

كِتَابُ  
 الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ  
 عَلَى  
 مَنْظُومَةِ الْمَجْدِ اللُّغَوِيِّ

تأليف  
 سيدي العلامة الحافظ الحجة مفتي الديار اليمنية  
 سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل  
 المتوفى سنة (١١٩٧هـ)

خزّنه وأعتنى به  
 هارون بن عبد الرحمن الجزائري

دار ابن حزم



كتاب  
المهمل الروي  
على  
منظومة البحج اللغوي

تأليف  
سيدي العذرة الحافظ الهجة مفتي الديار اليمنية  
سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل  
المؤلف سنة (١١٩٧هـ)

مترجمه واعتنى به  
هارون بن عبد الرحمن الجزائري

دار ابن حزم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

ISBN 978-9953-81-530-5

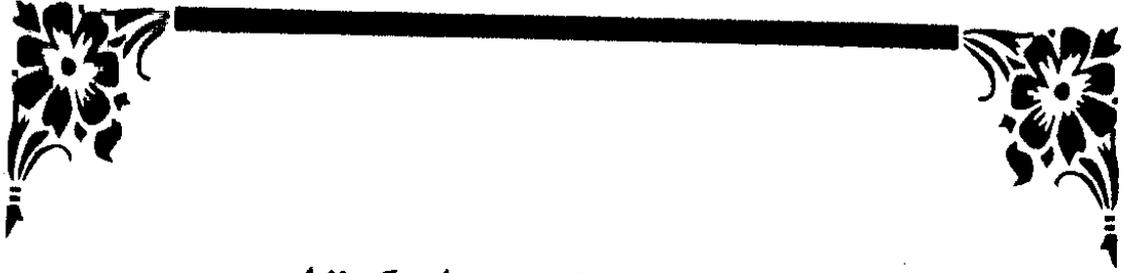
الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: [ibnhazim@cyberia.net.lb](mailto:ibnhazim@cyberia.net.lb)



## مقدمة خادم الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على  
سيد المرسلين، وآله الطيبين الطاهرين، وصحابه العدول  
أجمعين.

أما بعد:

فهذا جزء نفيس أُقَدِّمه للقراء عامة، ولطلّاب  
العلم خاصة، يتضمّن شرحاً لمنظومة الإمام اللُّغوي  
محمد بن يعقوب الفيروزآبادي في علم مصطلح  
الحديث، بشرح العلامة المحدث سليمان بن يحيى  
الأهدل، آملاً من الله عز وجل أن ينال رضاهم،  
فيستفيدون، وينهلون منه، وفق رغبتهم، ومرادهم.

وهذا الكتاب عبارة عن أضواء كاشفة على علم  
مصطلح الحديث، يُظهر أسرارَه، ويكشف أستاره،  
ويشع أنواره، مما يبرز شخصية الناظم والشارح، وهما  
لذلك أهل.

وكانت لي رغبة في إخراجه منذ فترة طويلة، لولا  
انشغالي بأمورٍ حالت بيني وبين إتمامه، عَلَى أَنَّهُ كُتِبَ  
بين اشتغال بال، وَتَجَهُّزٌ لارتحال، والمرجو من طلاب  
العلم المعذرة فيما تراه أعينهم من قصور، أو تقصير.  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب:

أبو اليمان هارون بن عبدالرحمن آل

باشا الجزائري

في الجزائر المحروسة ليلة السبت:

٢٩ رجب الفرد ١٤٢٦هـ الموافق

ل: ٢٠٠٥/٠٩/٠٣م.



## عملي على هذا «الجزء»

لقد مَنَّ اللَّهُ عَلَيَّ أَيَّامَ مجاورتي لمكة - زادها الله تشرifaً - أن تحصَّلت على نسخة الكتاب الذي نقدّمه.

فقدت بنسخه، مع قراءة للنص، وضبطه على الاستطاعة، وجعلت أغلب الإحالات على مؤلّف الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمْنِي: «العالي الرتبة في شرح نظم النخبة»، بعناية خادم هذا «الجزء»، وذلك تحاشياً للتكرار، وتضخيم الحواشي.

أما النسخة المعتمدة في التحقيق - وهي الوحيدة عندي -، فهي من النسخ المحفوظة بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة النبوية - حرسها الله -.

وتقع ضمن مجموع تحت رقم (١٥٧)، وعدد أوراقها (٢١)، وهي نسخة مُتَقَنَّة، مُنَقَّحَةٌ، نُسِخَتْ بقلم عبدالرحمن بن إبراهيم شرعان سنة (١٢٧٣هـ)، وفي آخرها إشارة إلى أنها قوبلت على الأصل.

وأشير هنا أيضاً أن للنظم نسخة خطية محفوظة  
بدار الكتب المصرية، رقمها بالفهرس العام: (١٥١/١).



## ترجمة موجزة للناظم

هو: محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن أبي بكر بن أحمد، المجد أبو الطاهر الفيروزآبادي، الشيرازي، اللغوي، الشافعي.

الإمام الكبير، الماهر في اللُّغة وغيرها من الفنون، ولد سنة (٧٢٩هـ) بكازرون من أعمال شيراز، فحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وحفظ كتاباً من اللُّغة، وأخذ عن والده، وعن القَوَّام عبدالله بن النجم وغيرهما، وقرأ بها القراءات العشر، ثم دخل بغداد، فأخذ عن التاج ابن السَّبَّاك، والسراج عمر بن علي القزويني وغيرهما.

ثم دخل دمشق سنة (٧٥٥هـ)، فسمع من التَّقِي السُّبكي، وابن القَيِّم وغيرهما، واستقر بالقدس نحو عشر سنين، ودرَّس وتصدَّر، وظهرت فضائله، وكثر الأخذ عنه.

تلمذ له جماعة من الأكابر، كالصلاح الصفدي،  
والحافظ ابن حجر، والمقرئزي، والبرهان الحلبي.

وله مصنّفات كثيرة ونافعة، منها:

في التفسير: «لطائف التمييز في لطائف الكتاب  
العزیز»، و«تنوير المقياس في تفسير ابن عباس»، و«الدر  
النظيم المرشد إلى مقاصد القرآن العظيم».

في الحديث والتاريخ: «شوارق العلية في شرح  
مشارك الأنوار المحمدية»، و«عمدة الحكام في شرح عمدة  
الأحكام»، و«فتح الباري في شرح صحيح البخاري»،  
و«المراقبة الوفية في طبقات الحنفية»، و«البلغة في تراجم  
أئمة النحاة واللغة»، و«نزهة الأذهان في تاريخ أصبهان».

في اللُّغة: «القاموس المحيط والقابوس الوسيط  
الجامع لما ذهب من لغة العرب شماطيٓط»<sup>(١)</sup>،  
و«المقصود لذوي الأبواب من علم الإعراب».

ومات ممّتعاً بسمعه، وحواسه في ليلة عشرين من  
شوال سنة (٨١٧ هـ) بزَيد، وقد ناهز التسعين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) وهو المشهور اختصاراً بيننا: «بالقاموس المحيط».

(٢) له ترجمة في: «الضوء اللامع» (٧٩/١٠)، و«بغية الوعاة»

(٢٧٤/١)، و«البدر الطالع» (٧٩٨)، و«الأعلام» (١٤٦/٧)،

و«معجم المؤلفين» (١٨٨/١٢).

## ترجمة موجزة لشارح النظم

هو: سليمان بن يحيى بن عمر مقبول، أبو المحاسن الأهدل، اليماني.

قال الإمام الشوكاني في حقه في «البدر الطالع»:

«أخذ العلم عن جماعة من أعيان بلده، منهم والده، ومحمد بن علاء الدين المزجاجي وغيره، وبرع في العلوم العقلية والنقلية، وعكف على التدريس، فأخذ عنه الطلبة من سائر البلاد وغيرهم، وتفرّد بهذا الشأن، واجتمع لديه آخر أيامه منهم جماعة وافرة، وهو المفتي في الجهات الزبيدية، والمرجوع إليه في جميع المشكلات.

ولما مات في يوم الجمعة خامس عشر شوال سنة (١١٩٧ هـ)، قام مقامه ولده العلامة عبدالرحمن بن سليمان في وظيفة التدريس والإفتاء مع حداثة سنّه.

قلت: ترجم له ولده العلامة عبدالرحمن في كتابه

«النفس اليماني»، في الطبقة الأولى من شيوخه، فقال: «ومنهم والدي، وشيخي، وسيدي إمام العلوم النقلية والعقلية، ذو التحريرات الفائقة، والتحبيرات الرائقة، والتقريرات الواسعة، والتأليفات النافعة...».

ومن شيوخه:

الشيخ أحمد بن محمد شريف مقبول الأهدل،  
والعلامة الولي المقبول بن أبي بكر البكاري الأهدل،  
والعلامة عبدالخالق بن أبي بكر المزجاجي، والفقيه  
سعيد بن عبدالله الكبودي وغيرهم، فقد ذكرهم في  
رحلته المسمّاة: «وشي السمر في شبيء من أحوال  
السفر»<sup>(١)</sup>.



---

(١) له ترجمة في: «البدر الطالع» (٢٧٩)، و«النفس اليماني» (٣٠)، و«الأعلام» (١٣٨/٣)، و«معجم المؤلفين» (٢٧٢/٤).





كتاب المنهل الروي في مصطلح الحديث  
النبوي تأليف

سيدي العلامة الملائكة المصطفى الديار  
اليمينية سامي بن يحيى بن عمر مقبول  
الأهدى محمد الله زادعا

من كتاب إمام  
إمام  
إمام

من كتب للجامع مكتبة عارف حلت  
٥٧



طرة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد خاتم  
النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين إلى يوم الدين  
أما بعد فهذا انقليق لطيف على منظومة الشيخ الإمام قاضي القضاة  
محمد بن السيرازي اللغوي رحمه الله تعالى التي نظمها في بيان أنواع من  
علوم الحديث أرجو أن يكون موضعاً للعناية ومحققاً لما فيها ومنظرها  
مرادها ومتمماً مفادها أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم  
وسبباً للفوز بجنات النعيم قال رحمه الله تعالى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**  
بدا بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز وعملًا بخبر كل امرئ بالذي بدأ فيه  
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع وقدر وإيد بالحمد لله رواه أبو داود وغيره  
وحسنه ابن الصلاح وغيره والباء للاستعانة أو للمصاحبة التبركية والآ  
مشق من السمو وهو العلو أو من التسمية وهي العلامة والله علم على الذات  
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامدة والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان  
بُغيتا للمبالغة من رحم بتزيله منزلة اللازم أو يجعله لازماً ونقله إلى  
فعل بضم العين والرحمة رقة القلب وعطفه وهي لاستحالة حقته تعالى  
المراد بها غايتها من التفضل والانتقام

الحمد لله العلي الاحد من الصلوة للنبي احده

والله والاهل والاصحاب والتابعين السادة الانبياء

للعرفعة الثنا باللسان على الجميل الاختيار على جهة التقدير وغيره  
يُؤذي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على المحامد وغيره والعلوي هو البالغ  
من علو الرتبة الى حيث لا رتبة الا وهي منقطعة عنه تعالى والاحد المتعالي عن  
التجزئ والانتقام والصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار  
ومن الادميين التضرع والدعاء قاله الازهري وغيره واللام في قوله  
للنبي يعني على كما في قوله تعالى يخرجون للاذقان اي عليها والنبي انسان اوتي  
اليه بشرع وان لم يورثه بتبليغه فان امر به فرسولاً ايضاً واحد بدل او عطف

اللوحة الأولى من الورقة الأولى

بيان . وآله أقاربه المومنون من بني هاشم والمطلب أبي عبد مناف وأهله  
 ابن ووجه وبناته وصلمه على رضي الله عنه أوتساره والرجال الذين همالة  
 وكل بني أمية كذا في القاموس والأصحاب جمع صاحب لا جمع صاحب كذا  
 فأعلا لم يثبت جمع على فعال كما ذكر الجوهر وغيره وصحبت اسم جمع وقيل جمع  
 لصاحب بمعنى الصحابي وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد النبوة كما  
 حيوته مومنا به وعاب على ذكره والهابعين جمع تابع والمتقاربه من لقي  
 الصحابي مومنا به على ذكره ولا يشترط طول اجتماعه عليه كما صححه ابن  
 الصلاح والنوري وغيرهما وقال الخطيب يشترط تار قابينه وبين الصحابي بيان  
 الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤتى من النور القلبي اصنعاق ما يؤتى  
 الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الاخيار فالأعز في الخلف مجرد ما يجتمع  
 بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مومنا ينطق بالحكمة ببركة طلعته صلى الله عليه  
 وسلم والساده جمع سيد وهو الذي يسود فوقه أي يتقدم عليهم بما فيه من  
 خصال الكمال والشرف والانتجاب جمع نجيب وهو الكريمة البين النجابة وكل  
 من جملتي الحد والصلاة خبرية لفظا انشائية معنيان  
 وبعده قال الملتجئ إلى الحرم محمد بن الحديث قد خذره  
 علم الحديث اسرق العلوم عند ذوي الآراء والفهوم  
 بعد كلمة سوي في الانتقال من أسلوب إلى آخر وأراد بالحرم مكة وسفها الله  
 يقال لمجاورة بها ومحمد بدل من الملتجئ . وعني به نفسه وهو محمد بن يعقوب  
 ابن محمد الشيرازي قاضي القضاة مجد الدين اللغوي الشافعي كان اماما بار  
 في علوم كثيرة خصوصا علم التفسير والحديث واللغة جاز في البلاد شرقا  
 وغربا واخذ عن جملة من المسندين والفقهاء الكثرية في الجليله من اجلها  
 كتابه الذي جمع فيه بين المحكم والعباب وهو ستون مجلداتم لخصه في قاموس  
 ولد سنة تسع وعشرين وسبع مائة . ونوف بن بيد سنة تسع وسبع وعشرين  
 وثمان مائة والحديث لغة ضد القديمر واصطلاحا ما اصنف للنبي صلى الله  
 عليه وسلم قوله او فعلا او تقرير او كذا وصفا خلقيا كونه ليس بالطويل ولا



اللوحه الثانيه من الورقه الاولى

الحديث مشهوراً عن سالم مثلاً فيجعل بدله راوياً آخر في طبقة كذا فخرج  
 وقد لغرض الامتحان كما فعله اهل بغداد مع البخاري حيث قلبوا ما يه حديث  
 والقوا عليها امتحاناً للحفظ ومعرفة فردها على وجهها جميعاً فاعلموا  
 له والعقبة في ذلك مشهورة وقد يقع القلب في المتن بأن يعطى احد  
 الشيين ما استلهم للاخر وجعل بعض المتأخرين هذا نوعاً مستقلاً وكما  
 المنقلب ومثاله حديث ابي هريرة رضي الله عنه في السبعة الذين يظلمهم الله  
 تعالى في ظلم عرشه رواه مسلم في بعض الطرق ورجل يصدق بصدقة فاخذها  
 حتى لا يعلم عينه ما تنفق شماله وهو مغلوب وانما هو حتى لا تعلم شماله ما  
 تنفق يمينه كما رواه مسلم والبخاري

٧ يعلم

، والحج لله على التمام ، وبالصلوة الختم والسلام

، على النبي سيد الانام ، والاواصب اولى الاكرام

حتم الناظم رحمه الله منظومه بالهدى والصلوة والسلام على سيد الانام

واله وصحبه الكرام شكر الله على ما امن به عليه من التوقيف لهذا النظام

واسمدا ما من بركة الصلاة والسلام على من هو الواسطة العظمى بين

كل امرئ في المبدأ والتمام والاحوال والاقوة الا بالله العلي العظيم وهذا اخم

ما يراى تغليفه والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين ثم السراج المبرق

دائم

الله والصلوة والسلام على رسوله وعلى اله وصحبه الهداة وكان الفراغ

من تحرير هذا الجمعة المبارك كذا على خمس شهر جمادى اخرى سنة

بقلم الفقير الى الله تعالى الراجي من ربه الغفران عبد الرحمن

ابن ابراهيم شرعان عفي الله عنه وعن والديه

وعن جميع المسلمين

امين امين

بقلم  
 بلع متابع على الام

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا  
محمد خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه  
أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما  
بعد:

فهذا تعليق لطيف على منظومة الشيخ الإمام  
قاضي القضاة مجد الدين الشيرازي اللغوي - رحمه الله  
تعالى - التي نظمها في بيان أنواع من «علوم  
الحديث»، أرجو أن يكون موضحاً لمعانيها، ومحققاً  
لمبانيها، ومظهراً مرادها، ومتمماً مفادها، أسأل الله  
تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز  
بجنّات النعيم.

قال رحمه الله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ﴾، بدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز،

وعملاً بخبر: «كل أمر ذي بال لا يبدأ بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: «بالحمد لله» رواه أبو داود وغيره، وحسنه ابن الصّلاح وغيره. و«الباء»: للاستعانة، أو للمصاحبة التبرُّكيّة، والاسم مشتق من السُّمو وهو العلو، أو من السِّمة وهي العلامة.

و«الله»: علم على الذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد.

و«الرحمن الرحيم»: صفتان مشبهتان بُنيَتا للمبالغة

---

(١) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد في «المسند» (٣٢٩/١٤)، وأبو داود في «السنن» (٤٨٤٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤)، وابن ماجة في «السنن» (١٨٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١ - ٢)، من طريق عبدالرحمن الأوزاعي، عن قرة بن عبدالرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وعلة الحديث: قرة بن عبدالرحمن، فإنه ضعيف.

وقد خالفه في وصل الحديث كل من: يونس، وعقيل، وسعيد بن عبدالعزيز، قرؤوه عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلًا.

كذا قال الأئمة: البخاري، وأبو داود، والدارقطني؛ وهو الصواب.

من رحم، بتنزيله منزلة اللازم، أو بجعله لازماً ونقله  
إلى فُعل - بضم العين -.

والرَّحمة رقة القلب وعطفه، وهي لاستحالتها في  
حَقُّه تعالى، المراد بها غايتها من التفضُّل والإنعام<sup>(١)</sup>.



---

(١) قلت: خالف الشَّارح هنا مذهب السَّلف في إثبات «صفة  
الرحمة» له سبحانه، بحمله لها على المعنى المجازي، وسبب  
ذلك اعتقاده التشبيه عند إثباتها، وليس ذلك بلازم، فرحمته  
التي وسعت كل شيء لا يلزم منها رقة القلب كما هو حال  
البشر.





الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَحَدِ  
ثُمَّ الصَّلَاةُ لِلنَّبِيِّ أَحْمَدِ  
وَأَلِهِ وَالْأَهْلِ وَالْأَصْحَابِ  
وَالتَّابِعِينَ السَّادَةَ الْأَنْجَابِ

«الحمد»: لغة: الثناء باللسان على الجميل  
الاختياري على جهة التعظيم.

وعرفاً: فعل يُنْبِئُ عن تعظيم المُنْعَمِ من حيث إنه  
منعم على الحامد [وغيره] <sup>(١)</sup>.

و«العلي»: هو البالغ من علو الرتبة إلى حيث لا  
رتبة إلاّ وهي منحطة عنه تعالى.

و«الأحد»: المُتَعَالِي عن التجزئ والانقسام.

و«الصلاة»: من الله الرَّحْمَةَ، ومن الملائكة

---

(١) في «الأصل»: «أو غيره»، والمثبت من عندنا.

الاستغفار، ومن الآدميين التضرع والدعاء<sup>(١)</sup>. قاله الأزهري وغيره.

و«اللام» في قوله: «للنبي»، بمعنى علي، كما في قوله تعالى: ﴿تَخْزُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾<sup>(٢)</sup> أي عليها.

والنبي إنسان أوحى إليه بشرع، وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر به فرسول أيضاً.

و«أحمد»: بدل، أو عطف بيان.

و«آله»: أقاربه من بني هاشم، والمطلب ابني عبد مناف.

و«أهله»: أزواجه وبناته، وصهره علي رضي الله عنه أو نساءه، والرجال الذين هم آله، ولكل نبي أمته، كذا في «القاموس»<sup>(٣)</sup>.

و«الأصحاب»: جمع صحب لا جمع صاحب، لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على أفعال كما ذكره الجوهري وغيره<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر «العالي الرتبة» (٣٨).

(٢) الإسراء: ١٠٧.

(٣) انظره (١/١٩٣ - ترتيب).

(٤) انظر «مختار الصحاح» (١١٧).

وصحب اسم جمع، وقيل: جمع لصاحب بمعنى الصحابي، وهو من لقي النبي ﷺ بعد النبوة في حال حياته مؤمناً به، ومات على ذلك<sup>(١)</sup>.

و«التابعين»: جمع تابع، والمختار أنه من لقي الصحابي مؤمناً، ومات على ذلك.

فلا يشترط طول اجتماعه به، كما صحَّحه ابن الصلاح، والنووي وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وقال الخطيب: «يشترط فارقاً بينه وبين الصحابي، بأن الاجتماع بالمصطفى ﷺ، يؤثر من النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار.

فالأعرابي الجلف بمجرد ما يجتمع بالمصطفى ﷺ مؤمناً، ينطق بالحكمة ببركة طلعه ﷺ<sup>(٣)</sup>.

و«السادة»: جمع سيّد، وهو الذي يسود قومه، أي يتقدم عليهم بما فيه من خصال الكمال والشرف.

---

(١) انظر «العالي الرتبة» (١٢٩).

(٢) انظر «العالي الرتبة» (١٣٤).

(٣) انظر «الكفاية» (٢٢).

و«الأنجاب»: جمع نجيب، وهو الكريم البين  
النجابة.

وكل من جملتي «الحمد والصلاة» خبرية لفظاً،  
وإنشائية معنى.



وَبَعْدُ قَالَ الْمُلتَجِي إِلَى الْحَرَمِ  
مُحَمَّدٌ مَن لِّلْحَدِيثِ قَدْ خَدَمَ  
عِلْمَ الْحَدِيثِ أَشْرَفُ الْعُلُومِ  
عِنْدَ ذَوِي الْأَرَاءِ وَالْفُهُومِ

«وبعد»: كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى  
آخر.

وأراد «بالحرم» مكة - شرفها الله تعالى - لمجاورته  
بها.

و«محمد» بدل من «الملتجي»: وعنى به نفسه،  
وهو محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي، قاضي  
القضاة مجد الدين اللغوي الشافعي، كان إماماً، بارعاً  
في علوم كثيرة، خصوصاً علم التفسير، والحديث،  
واللغة.

جال في البلاد شرقاً وغرباً، وأخذ عن جِلَّةٍ من  
المسندين، وألَّفَ التآليف الكثيرة الجليلة، من أجلِّها  
كتابه الذي جمع فيه بين «المحكم والعباب»، وهو ستون  
مجلداً، ثمَّ لَخَّصَه في «قاموسه»، ولد سنة تسع وعشرين  
وسبعمائة، وتوفي بزَبيد سنة ست أو سبع وعشرين  
وثمانمائة<sup>(١)</sup>.

و«الحديث»: لغة: ضد القديم، واصطلاحاً: ما  
أضيف للنبي ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وكذا وصفاً  
خُلِقياً: ككونه ليس بالطويل<sup>(\*)</sup>، ولا بالقصير.

أو أيام: كاستشهاد عمِّه حمزة بأحد، وإن لم  
يندرجا في مدلول السُّنة، ويرادفه «الخبر».  
وقيل: «الحديث» وما أضيف له ﷺ.

و«الخبر»: ما أضيف له أو لغيره، وقيل غير  
ذلك<sup>(٢)</sup>.

وإنما كان «علم الحديث أشرف العلوم»، لأنه  
المبَّين لمجملات الآيات القرآنية، والموضِّح لقواعد  
الأحكام الشرعية، الأصولية والفروعية.

---

(١) سبقت ترجمته في «المقدمة».

(\*) أي: البائن.

(٢) انظر «العالي الرتبة» (٤٠).

قال الله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>،  
وقال الله تعالى في حَقِّهِ ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٢﴾﴾<sup>(٢)</sup>  
إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصَّلاح، والإمام  
النووي - رحمهما الله تعالى - : «ولقد كان شأن علم  
الحديث في ما مضى عظيماً، وأمره مفخماً جسيماً،  
عظيمةً جموع طلبته، رفيعة مقادير حَقَّاه وحملته،  
فذهب في هذا الزمان المعظم من ذلك، ولم يبق إلاَّ  
آثار من كان هنالك»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وهذا في زمانهما، فكيف لو أدركا هذا الزَّمان،  
والله المستعان.



وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ قَصِيرَةٌ  
تَحْوِي عُلُومًا جَمَّةً كَثِيرَةً  
فَاحْفَظْ هَذَاكَ اللَّهُ لِلْمَقَالِ  
تَحْظُ بِغَايَاتِ ذَوِي الْمَعَالِي

(١) النحل : ٤٤ .

(٢) النجم : ٣ - ٤ .

(٣) «مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح» (١٤٥)، و«إرشاد  
طلاب الحقائق» (٥٤).

«الأرجوزة»: أفعولة من الرجز، وهو بحر من بحور الشعر<sup>(١)</sup>، مركّب من مستفعلن ست مرات<sup>(٢)</sup>، ويدخله أنواع من الزحاف، كما قرّر في محله.

وأراد بقوله «تحوي علوماً»: أنها تشتمل على بيان أنواع عديدة من علم الحديث، المسمى عند بعضهم «بأصول الحديث»، لأن منزلته من الحديث المار تعريفه، منزلة أصول الفقه من الفقه.

وأولى تعاريفه<sup>(٣)</sup> أن يقال: هو معرفة القواعد، أو القواعد المعرّفة بحال الراوي والمروى، وموضوعه السند والمتن من حيث ما يعرض لهما من القبول والرد. والسند: طريق المتن، أي رجاله، والإخبار عنه هو الإسناد، وقد يطلق كل منهما على الآخر.

---

(١) البحر هو الوزن الخاص الذي على مثاله يجري الناظم، وبحور الشعر ستة عشر، انظر «ميزان الذهب» للهاشمي (٦٢).

(٢) أي:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن      مستفعلن مستفعلن مستفعلن  
ونظمه بعضهم فقال:

في أبحر الأرجاز بحر يسهل      مستفعلن مستفعلن مستفعلن  
ولهذا البحر جوازات كثيرة في تفعيلاته، وهو أقرب البحور إلى  
النثر، ونُظمت عليه جل العلوم الشرعية.

(٣) في «الأصل»: «تعريفه»، والمثبت من عندنا.

والمتن: ما ينتهي إليه غاية الإسناد من الكلام، وفائدته معرفة السنة على ما ينبغي بحيث يميز الصحيح من غيره، فيعمل حيث ينبغي العمل، ويترك حيث ينبغي الترك، وغايته الفوز بسعادة الدارين.

وقوله: «فاحفظ هداك الله للمقال»: تحريض للطلاب على الحفظ، وإثارة لهفته.



إِنَّ الصَّحِيحَ مَا رَوَاهُ ضَابِطٌ  
عَدْلٌ إِلَى الْأَقْصَى بِمِثْلِ رَابِطٍ  
وَلَا يَكُونُ رَدَّهُ حَبْرٌ وَلَا  
شَذٌّ وَلَا بَعْلَةٌ قَدْ غُلِّلَا

اعلم أن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup>:

أحدها: الصحيح لذاته، أو لغيره.

وثانيها: الحسن كذلك.

وثالثها: الضعيف، وذلك لأنه إما مقبول أو

---

(١) هذا التقسيم هو الذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين من المحدثين بعد القرن الرابع الهجري، أما المتقدمين فليس عندهم إلا الحديث المقبول، أو المردود.

مردود، وكل منهما: إما أن يشتمل من أوصافه على أعلى أو أدنى.

فالأول من قسمي المقبول: الصحيح لذاته، والثاني من الحسن لذاته: الذي إن انضم إليه ما يجبر ذلك النقص اليسير كان صحيحاً لغيره، وإلا بقي على الحسن.

والأول من قسمي المردود: الضعيف الذي لم يجبر، والثاني منه: الضعيف بما عدا الكذب<sup>(١)</sup> الذي إن انضم إليه ما يرجح جانب القبول كان حسناً لغيره، وإلا بقي على ضعفه.

وقد ذكر الناظم كلاً من الأقسام الثلاثة، مُقَدِّماً للصحيح لتقدمه رتبة.

فقال: «إن الصحيح ما رواه ضابط»... إلخ: أي الصحيح لذاته: ما رواه شخص ضابط لما يرويه، إما ضبط صدر، بأن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، أو ضبط كتاب، بأن يصون كتابه عنده منذ سمعه وصحَّحه إلى أن يُؤدَّى منه.

---

(١) هذه العبارة فيها خلل ونقص، لأن الضعيف بسبب الشذوذ يلحق بالضعيف بسبب الكذب.

وَمَنْعُ الرَّوَايَةِ مِنَ الْكِتَابِ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ مَعَ اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ يَنْتَفِي تَطَرُّقُ الْخَلَلِ إِلَيْهِ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الضَّبْطِ الْكَامِلِ لِيُخْرَجَ الْحَسَنُ لِدَاثِهِ، فَإِنَّ الْمَعْتَبَرَ فِيهِ أَسْلُ الْضَّبْطِ لَا غَيْرَ كَمَا يَأْتِي (١).

وُخْرَجَ أَيْضاً مَا إِذَا انْتَفَى عَنْهُ الضَّبْطُ بِالْكَلِيَّةِ لِكَوْنِهِ مَغْفِلاً، كَثِيرَ الْخَطَأِ، - وَإِنْ كَانَ عَدِلاً -.

وَقَوْلُهُ: «عَدْلٌ»: بَيَّنَّ بِهِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِيهِ - مَعَ الضَّبْطِ الْمَارِ - تَحَقُّقُ الْعَدَالَةِ، وَهِيَ إِجْمَالاً مَلَكَةٌ تَحْمِلُ عَلَى مَلَازِمَةِ التَّقْوَى، وَالْمَرْوَةِ، فَخْرَجَ مِنْ عُلْمِ ضَعْفِهِ، أَوْ جَهْلَتِ عَيْنَهُ، أَوْ حَالَهُ (٢).

وَقَوْلُهُ: «إِلَى الْأَقْصَى»: أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الضَّبْطَ وَالْعَدَالَةَ مَعْتَبِرَانِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رَوَاتِهِ، مِنْ أَوَّلِ السَّنَدِ إِلَى مَنْتَهَاهُ، سِوَاءِ كَانَ انْتِهَاؤُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ إِلَى صَحَابِيٍّ، أَوْ إِلَى مَنْ دُونَهُ حَتَّى يَشْمَلَ الْمَوْقُوفَ وَنَحْوَهُ.

---

(١) هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالَّذِي جَرَّ إِلَيْهِ هُوَ تَحْكِيمُ قَوَاعِدِ عِلْمِ الْمُنْطَقِ فِي هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، إِذْ أَنَّ مِنْ خَفِّ ضَبْطِهِ قَدْ يُوَافِقُ غَيْرَهُ مِنَ الْحِفَازِ فِي حِفْظِهِمْ، فَهَلْ يُحْكَمُ عَلَى رَوَايَتِهِ عِنْدَئِذٍ بِالصَّحَّةِ أَمْ بِالْحَسَنِ؟؟.

(٢) هَذَا الْأَمْرُ أَيْضاً لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، لِأَنَّ مِنْ عُلْمِ ضَعْفِهِ بِسَبَبِ الْعَدَالَةِ قَدْ يُوَافِقُ فِيمَا يَرُوهُ غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ.

وقوله: «بمثل رابط»: أشار به إلى اشتراط اتصال  
سنده، بأن يسلم من سقوط فيه، والمراد أن يكون كل  
من رواته قد أخذ ذلك المروي عَمَّن فوقه، ولو  
بالإجازة - على المعتمد -.

فخرج المنقطع، والمعضل، والمرسل خفياً  
وجلياً، والمدلس، والمعلق، إن وقع ممن لم يشترط  
الصحة، بخلاف معلق من اشترطها كالبخاري، فإن  
تعاليقه المجزومة المستجمعة للشروط لها حكم  
الاتصال، وإن لم نقف عليها من طريق المعلق عنه  
لقصورنا.

وقوله: «ولا يكون رده حبر»: أشار به إلى اشتراط  
سلامته من الطعن من أحد أئمة هذا الشأن في متنه أو  
سنده، لكن هذا الشرط يُغنى عنه اشتراط انتفاء العلة  
الآتي في كلامه.

و«الحبر والعالم»: المحكم للعلم، - وهو بكسر  
الحاء عند أبي عبيد<sup>(١)</sup>، والكسائي، من الحبر الذي

---

(١) ما نسبه الشارح هنا إلى أبي عبيد القاسم بن سلام خلاف  
الصحيح، وإنما نقل أبو عبيد عن مشايخه: الفراء والأصمعي  
بأن عندهما بالكسر. انظر «الغريب» (١/٦٠).

وانظر ما قاله أبو عبيد الهروي في «الغريبين» (٤/٢).

يكتب به، ويفتحها عند قطرب من التحبير، وهو التحسين، لحسنه بما يعلوه من بهاء العلم وجماله.

وقوله: «ولا شذ ولا بعللة قد عللا»: مخرج للشاذ، وسيأتي تحقيقه.

و«المعلل»<sup>(١)</sup>: - بفتح اللام - ، وهو ما فيه علّة خفية قاذحة مجمع عليها بين أئمة هذا الشأن<sup>(٢)</sup>، كالإرسال الخفي، والاضطراب.

فخرج بالخفية الظاهرة كالانقطاع<sup>(٣)</sup>، وضعف الراوي، وبالقاذحة غيرها، كأن يروي العدل الضابط عن تابعي، عن صحابي حديثاً، فيرويه غيره ممن يشاركه في سائر صفاته عن ذلك التابعي بعينه، عن صحابي آخر، فإن هذا يسمى عند كثير من المحدثين علّة لوجود الاختلاف على تابعيه في شيخه<sup>(٤)</sup>، ولكنها غير قاذحة لجواز أن يكون التابعي سمعه عن كل منهما.

---

(١) في «الأصل»: «وللمعلل»، والمثبت من عندنا.

(٢) من قال باشتراط الإجماع عليها؟.

(٣) ليس كل انقطاع ظاهر.

(٤) هل هذا الأمر بإطلاق عندهم؟، أم في حالة ثبوت العلة في

أحد الطرفين.

وفي الصحيحين من أمثلة ذلك جملة، وتُذَرَكُ  
العِلَّةُ بتفرد الرَّاوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنبه على  
وهمه في وصل مرسل، أو رفع موقوف، أو إدراج  
حديث في حديث، أو غير ذلك.

ويعرف ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق، مع  
الملكة القوية بالأسانيد والامتون، ولذلك كان هذا النوع  
أغمض أنواع الحديث وأدقها، بحيث لم يقدم عليه إلا  
من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة من  
الجهابذة الأعلام، وهم القليل من أهل هذا الشأن،  
كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري،  
ويعقوب بن شيبة<sup>(١)</sup>، وأبي حاتم، وأبي زرعة،  
والدارقطني، وقد تقصر عبارة المُعَلَّل عن إقامة الحجة  
على دعواه، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم.

قال عبدالرحمن بن مهدي: «معرفة الحديث  
إلهام، لو قلنا للقيِّم بالعلل: من أين لك هذا؟، لم  
تكن له حجة»، أي يعبر بها غالباً، وإلا ففي نفسه  
جموح للقبول، أو للدفع. قاله السخاوي رحمه الله<sup>(٢)</sup>.



(١) في الأصل: يعقوب بن أبي شيبة، والمثبت من عندنا.

(٢) «فتح المغيث» (٢٥٩/١)، وانظر «العالي الرتبة» (١٢٠).

يَكُونُ مَشْهُورًا وَذَا غَرَابَةٍ

فَافَهُمْ فَقَدْ كَسَوْتُهُ إِغْرَابَةً

ينقسم الصحيح إلى مشهور - كحديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً»<sup>(١)</sup>، فقد جمع طرقه غير واحد فبلغت سبعين -، وإلى غريب كالأفراد المخرّجة في الصّحيحين، وسيأتي بيان كل منهما.

وقوله: «فافهم» إلى آخره، تكميل للبيت.

و«الإعراب»: البيان.

تتمة: الصحيح متفاوت الأفراد في الصّحة، بحسب تفاوت رجاله في العدالة والضبط، فما كان رجاله في الرتبة العليا منهما كان أصح مما دونه.

فمن الرتبة العليا فيهما ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد<sup>(٢)</sup>، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، وإن زدت راوياً عن مالك فالشافعي، وإن زدت عن الشافعي فأحمد بن حنبل، وكالزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٠)، ومسلم في «صحيحه»

(٢٦٧٣)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) انظر «الباعث الحثيث» (٢٢)، و«العالي الرتبة» (٥٩).

ودونها في الرتبة كرواية بُريد بن عبدالله بن أبي  
بردة، عن جدّه، عن أبيه أبي موسى رضي الله عنه،  
وكحماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.

ودونها في الرتبة كسهيل بن أبي صالح، عن  
أبيه، عن أبي هريرة، وكالعلاء بن عبدالرحمن، عن  
أبيه، عن أبي هريرة، فإن الجميع يشملهم اسم  
العدالة والضبط، إلا أن للمرتبة الأولى من الصفات  
المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها،  
ولتي تليها من ذلك ما يقتضي تقديمها على الثالثة،  
وهي مقدمة على من يعد ما يتفرد به حسناً،  
كمحمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر،  
وعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه<sup>(١)</sup>، وقس على  
هذه المراتب ما أشبهها.

والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة  
أنها أصح الأسانيد، والمعتمد الإمساك عن الحكم على  
سند معين بأنه أصح.

---

(١) خالف شيخنا المحدث الفقيه محمد أحمد بن عبدالقادر  
الشنقيطي ثم المدني - رحمه الله - أهل العلم في اعتبار هذا  
السند من الأسانيد الحسان، والصحيح عنده أنه من الأسانيد  
الضعيفة.

نعم يُستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك  
أرجحيته على ما لم يطلقوه عليه.

وقد اتفقت الأئمة على تلقي «صحيح البخاري  
ومسلم» بالقبول فهما أصح الكتب المصنَّفة، وما اتفقا  
عليه أصح مما انفرد به أحدهما<sup>(١)</sup>، والمتفق عليه أنواع:  
أعلاها ما وُصِفَ بكونه متواتراً، ثم مشهوراً، ثم أصح:  
كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، ثم ما وافقهما مُلتزموا  
الصَّحة ثم أحدهم على تخريجه، ثم أصحاب السنن،  
ثم المسانيد، ثم ما انفرد به، ولا يخرج بذلك كُله عن  
كونه متفقاً عليه، ثم ما انفرد به البخاري، ثم مسلم ثم  
كان على شرطهما، والمراد به رواتهما، أو مثلهم، مع  
باقي شروط الصَّحيح من اتصال السند، ونفي الشذوذ  
والعلة، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على  
شرط مسلم.

وقد يُرَجَّحُ قسم مما ذكر على ما فوَّقه بأمرٍ أُخْرُ  
تقتضي الترجيح، كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً،  
وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن حفته قرينة  
صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي

---

(١) انظر «العالي الرتبة» (٦١).

يخرجه البخاري إذا كان فردًا مطلقاً، وكما لو كان الحديث الذي لم يُخرجاه من ترجمة وُصفت بأنها أصح الأسانيد.

فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما مثلاً، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال، وبعد ما كان على شرط مسلم ما نص على صحَّته إمام معتمد كأبي داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والخطابي، والبيهقي، وما يوجد في «المستخرجات على الصحيحين»، أو في «مصنّف» مختص بالصحيح، «كصحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان»، و«مستدرك الحاكم»، لكن «صحيح ابن خزيمة» أصح من «صحيح ابن حبان»، وهو أصح من «المستدرك»، لتساهل ابن حبان، والحاكم في التصحيح، والحاكم أشد تساهلاً.

ولذا قال الحافظ العراقي: «الحق أن ما انفرد بتصحيحه، يُتَّبَع بالكشف عنه، ويحكم عليه بما يليق به من حسن، أو صحة، أو ضعف»<sup>(١)</sup>.



(١) انظر «التقييد والإيضاح» (٣٠)، و«التبصرة والتذكرة» (١/٥٥) -

وَالْحَسَنُ إِثْنَانِ أَوَّلُ لَا يَخْلُو  
عَنْ نَحْوِ مَسْتُورٍ نَفَاهُ النَّجْلُ  
لَكِنْ بِكَذِبٍ وَغُفُولٍ وَخَطَا  
لَمْ يُتَّهَمَ فَأَفْهَمَ وَكُنْ مُسْتَنْبِطًا

قوله: «أول»: هو بالصرف للضرورة.

و«نفاه»: أخرجه وأبعده.

و«النجل» - بفتح النون وإسكان الجيم - : العيب،  
ومنه الحديث: «من نجل الناس نجلوه»<sup>(١)</sup> - أي من  
عابهم، وسبهم، وقطع أعراضهم، عابوه، وقطعوا  
عرضه، نجلوه كما يقطع المنجل الحشيش<sup>(٢)</sup> - قاله  
الأزهري.

وقال الليث: - بالحاء المهملة - وهو تصحيف. اهـ.

يعني: لا يخلو إسناده عن نحو مستور قد أخرجه  
العيب، أي عيبهم له، بتضعيفه عن الإنتظام في سلك  
المعروفين بالصدق والأهلية، لكن ذلك الرأوي المستور

---

(١) المشهور أنه من الأمثال، وليس بحديث، انظر «مجمع  
الأمثال» للميداني (٣٠٩/٢).

(٢) انظر «مختار الصحاح» (٢٠٨).

لم يُتَّهَمَ بكذب إلى آخره، كما قال أبو عيسى الترمذي في «العلل» من «جامعه» أنه يريد بالحسن: «أن لا يكون في إسناده من اتهم بالكذب»<sup>(١)</sup>.

قال السخاوي: «فيدخل فيه من ضعف بكل ما لا ينافي الصدق، كالخطأ - أي غير الكثير -»<sup>(٢)</sup>.

فالخطأ المنفي في كلام الناظم هو الكثير، والحاصل أن الحسن قسمان: أولهما المسمى بالحسن لغيره، وأطلق عليه بعضهم اسم الضعيف، لكن بالنسبة لكل واحد من طرقه على انفرادها، وهو ما لا يخلو إسناده عن نحو مستور لم تتحقق أهليته، كضعيف لم يُتَّهَمَ بتعمُّد الكذب، أي ولم يَظْهَر منه مفسق آخر، وليس مغفلاً، ولا كثير الخطأ في روايته، ويشترط مع ذلك أن يكون قد اعتضد بمتابع، أو شاهد ليخرج عن كونه شاذاً، أو منكراً، أو معللاً.



(١) انظر «سنن الترمذي» (٢/٣٤٠ - طبعة بولاق).

(٢) «فتح المغيث» (١/٦٨).

ثَانِيهِمَا رَاوِيهِ حَبْرٍ زَانَةٌ  
شُهْرَةٌ صِدْقٍ فِيهِ وَالْأَمَانَةُ  
لَكِنَّهُ فِي الْحِفْظِ وَالتَّحْقِيقِ  
دُونَ رِجَالِ الصُّدْقِ يَارْفِيقِي

هذا هو الثاني من قسمي الحسن، ويسمى الحسن لذاته، وكان ينبغي للناظم رحمه الله تعالى تقديم هذا على الذي قبله، لأن حُسْنَ هذا ذاتي، وحُسْنُ الأول عرضي، وهو ما يكون راويه مشهورًا بالصدق والأمانة، ولكنّه لم يبلغ درجة راوي الصّحيح في الضبط، لقصوره عنه في الحفظ والإتقان، مع وجود بقية الأوصاف المشتركة في الصحيح.

تمه: الحسن لذاته كالصحيح في الاحتجاج به، وفي تفاوت أفراده في الرتبة، فأعلاه ما قيل بصحته كرواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، ومحمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر.

وإذا كثرت طرقه حكم بصحته، لأن كثرتها تجبر قصور ضبط روايه عن راوي الصحيح، ويسمى حينئذ الصحيح لغيره.

وأما الحسن لغيره فيُحتجُّ به كله في فضائل الأعمال، وكذا في الأحكام، إذ قد سبق أنه يشترط فيه

المعاوضة<sup>(١)</sup> بمتابع، أو شاهد<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.



أَمَّا الضَّعِيفُ فَلَهُ أَنْوَاعٌ

أَقْبَحُهَا مَا وَضَعَ الْوَضَاعُ

أما «الضعيف»: فهو ما فقد شرطاً من شروط المقبول، الذي هو أعم من الصحيح، والحسن، وهي ستة: اتصال السُّنَدِ، العدالة، والضبط، ونفي الشذوذ، ونفي العلة القادحة، ووجود العاضد عند الاحتياج إليه.

وله أنواع كثيرة متفاوتة في الضُّعْفِ، بحسب تفاوت بعده من شروط القبول، كتفاوت صحة الصحيح، وحسن الحسن<sup>(٣)</sup>، وأقبحها الموضوع، وهو المكذوب على رسول الله ﷺ، المختلق الذي لا ينسب إليه بوجه<sup>(٤)</sup>، فمن أدرجه في أقسام الحديث أراد بالحديث القدر المشترك، وهو ما يُحَدَّثُ به لا خصوص ما هو عنه ﷺ لأنه ليس منه، كما عرّف أو سمّاه حديثاً بالنظر لما في زعم واضعه.

---

(١) في «الأصل»: «اعتضاده»، والمثبت من عندنا.

(٢) انظر «العالي الرتبة» (٦٣)، و«الموقظة» (٣٢).

(٣) انظر «الباعث الحثيث» (٣٨).

(٤) انظر «العالي الرتبة» (٩٢).

وقد اتفق العلماء على أن تعتمد الكذب عليه ﷺ من الكبائر، بل بالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعدد الكذب عليه ﷺ<sup>(١)</sup>، ثم الصواب تحريم روايته إلا مقرونة ببيان وضعه.

وأما اكتفاء بعض متقدمي المحدثين بذكر سند الموضوع عن التصريح بوضعه، فهو إنما كان في أعصارهم المملوءة بالحُفَاط، وأما الآن فقد عزَّ العارفون بذلك فَتَعَيَّنَ التَّصْرِيحُ، ولا يكفي ذكر السند.

ويلي الموضوع في التُّبْحِ ما انفرد به المتهَم بالوضع ثم الكذاب، ثم المتهَم به، ثم الفاسق، ثم فاحش الغلط، ثم فاحش المخالفة، ثم المختلط، ثم المبتدع الداعية، ثم مجهول العين أو الحال، وهذا بالنظر إلى اختلال وصفي العدالة والضبط<sup>(٢)</sup>.

وأما بالنظر إلى السقط من السند، فالمعلق بحذف السند من غير ملتزمي الصحة، ثم المعضل، ثم

---

(١) وهذا القول منقول عن أبي الفضل الهمداني، وابن الوزير، والصنعاني، وأحمد شاكر، انظر «العالي الرتبة» (٩٥)، و«الباعث الحثيث» (٦١).

(٢) هذا الأمر فيه نظر، لإخراج أهل الصحيح لمن هذا وصفه.

المنقطع، ثم المرسل الجلي، ثم الخفي، ثم المدلس،  
وقد يرتقي البعض مما ذكر عن بعض لانضمام أمر آخر  
إليه.



ثُمَّ الَّذِي يُنْعَثُ بِالشُّذُودِ  
كُلُّ حَدِيثٍ مُفْرَدٍ مَجْدُودٍ  
خَالَفَ فِيهِ النَّاسَ مَا رَوَاهُ  
لِإِنَّ رَوَى مَا لَا رَوَى سِوَاهُ

«الشاذ» لغة: المنفرد، يقال شذَّ - بضم الشين  
وكسرهما -، شذوداً إذا انفرد.

واصطلاحاً: ففيه اختلاف كثير، ومقتضى ما ذكره  
الناظم، الإشارة إلى قولين:

القول الأول: ما ذهب إليه الشافعي وجماعة من  
أهل الحجاز أنه: «ما رواه الثقة مخالفاً رواية الناس، -  
أي الثقات -، وإن كانوا دونه في الحفظ والإتقان،  
وذلك لأن العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

وألحق ابن الصلاح بالثقات، الثقة الأحفظ.  
وسواء كانت المخالفة بزيادة، أو نقص في سند،

أو متن، إن كانت بحيث لا يمكن الجمع بين الطرفين مع اتحاد المروي<sup>(١)</sup>.



أَوْ هُوَ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا سَنَدٌ

شَدَّ بِهِ فَرْدٌ فَوْقَ أَوْ يُرَدُّ<sup>(٢)</sup>

هذا هو القول الثاني: وهو ما ذكره الحافظ أبو يعلى الخليلي حيث قال: «الذي عليه حفاظ الحديث: أن الشَّاذ ما ليس له إلاَّ إسناد واحد، شَدَّ بِهِ ثقة أو غيره، فما كان عن ثقة تُؤَقَّف فيه ولا يُحْتَجُّ به، وما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل»<sup>(٣)</sup>.

فلم يعتبر في هذا القول قيد المخالفة، ولا الاقتصار على ثقة، قال الإمام النووي رحمه الله في «تقريبه»<sup>(٤)</sup> - كابن الصلاح<sup>(٥)</sup> -: «وما ذكره الحافظ الخليلي مُشكَل

(١) انظر «العالي الرتبة» (٦٧).

(٢) أهمل الناظم هنا التعريف الثالث للشاذ الذي قال به الإمام الحاكم أبو عبد الله، فقد عرّفه بأنه: «حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة» معرفة علوم الحديث (١١٩).

(٣) انظر «الباعث الحثيث» (٤٧).

(٤) انظر «تدريب الراوي» (٢٣٤/١).

(٥) انظر «مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح» (٢٣٧).

بأفراد العدل الضابط، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>، «النهي عن بيع الولاء»<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك مما في «الصحيحين»، وليس له إلا إسناد واحد»<sup>(٣)</sup>.

فالصحيح التفصيل، بأن يقال:

الثقة إن كان مفردة مخالفاً لثقة أحفظ منه وأضبط، أو لجماعة، وإن كان كلُّ منهم دونه كما تقدم، كان شاذاً، ومردوداً.

وإن لم يخالف، فإن كان عدلاً حافظاً، موثقاً بضبطه، كان مفردة صحيحاً، وإن لم يوثق بضبطه، لكن لم يبعد من درجة الضابط كان حسناً، وإن بُعد كان شاذاً، منكراً، مردوداً.

فالحاصل أن الشاذ المردود هو: الفرد المخالف، أو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط، ما يجبر تفرد»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٥٣٥)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٠٦) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر «الباعث الحثيث» (٤٧ - ٤١).

(٤) كما نص عليه الحاكم، فيدخل فيه أيضاً: تفرد الثقة بحديث ليس له أصل بمتابع له.

وَقَدْ يُسَمَّى مُنْكَرًا لَا سِيمَا

إِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا لِيَضْبُطِ وَسَمًا

ذكر الناظم رحمه الله أن «الشاذ» المذكور، قد يسمى منكرًا، لا سيما إن كان راويه غير عدل، ولا ضابط.

وهذا ما صرَّح به جماعة، واقتضاه إطلاق الخليلي المار، بل ليس فيما تعقب عليه النووي وابن الصلاح من التفضيل السابق نقله به ما يفصل أحدهما عن الآخر، بل قد أشركا بينهما في القسمين، لكن جرى خاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني على الفصل بينهما حيث قرّر أن المعتمد في تعريف «الشاذ»: «أنه ما رواه المقبول، مخالفًا لمقبول أرجح منه حفظًا، أو عددًا، مخالفة لا يمكن الجمع معها»<sup>(١)</sup>.

وفي تعريف «المنكر» أنه: «ما رواه غير المقبول مخالفًا لراجح أي مقبول»<sup>(٢)</sup>.

قال الشُّمْنِيُّ: «وعليه، فبينهما تباين كلي لا تساوي، ولا عموم، وخصوص من وجه، لأن الشاذ كما عرفت

---

(١) الصحيح عدم اشتراط المخالفة في الشاذ كما تقدم.

(٢) انظر «الباعث الحثيث» (٤٧ - ٤٨).

لا يصدق على شيء من أفراد المنكر، كما أن المنكر لا يصدق على شيء من أفراد الشاذ، لأن الشاذ من رواية المقبول، والمنكر من رواية غيره»<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ السخاوي: «وقد حَقَّقَ شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - أن كُلاً من الشاذ والمنكر على قسمين: أحدهما: ما ذكر، وثانيهما: أن الشاذ ما يتفرد به غير المقبول الذي لا ينجبر بمتابعة مثله، لكونه صدوقاً غير ضابط، والمنكر ما يتفرد به غير المقبول الذي لا ينجبر بمتابعة مثله لسوء حفظ، أو جهالة، أو نحو ذلك.

قال: فبان بهذا أن كُلاً منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة خالف الأوثق، أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف لسوء حفظ، أو جهالة، أو نحو ذلك»<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر «العالي الرتبة» (٦٩)، والصَّوَابُ عند المتقدمين من المحدثين

عدم التفريق بينهما، بل قد يطلقون هذا على ذلك، والعكس.

(٢) انظر «فتح المغيث» (١/٢٠١ - ٢٠٢).

وَمُدْرَجٌ مَا زِيدَ فِي الْحَدِيثِ

مِنْ لَفْظٍ رَأَوْ فَافْهَمَنْ تَحْدِيثِي

«المدرج»: تارة يكون في المتن، وتارة يكون في

الإسناد.

فأما الأول: فهو كلام ملحوق في المتن من لفظ صحابي، أو دونه، كما أشار إليه الناظم بقوله: «من لفظ راو».

فهو ليس من الحديث النبوي لكن يذكر متصلاً به بحيث يتوهم أنه منه، ثم إنه يقع تارة في أوله، ومثاله: ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار»<sup>(١)</sup>.

قال الخطيب: «وَهَمَّ أَبُو قَطْنٍ وَشَبَابَةُ، فَإِنْ «أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ» كَلَامُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَ«وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» كَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ، كَذَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ شُعْبَةَ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٠).

(٢) انظر «العالي الرتبة» (١٠٠/١٠١)، و«التقييد والإيضاح» (١٢٨).

وتارة في وسطه، ومثاله: حديث هشام بن عروة،  
عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت  
رسول الله ﷺ يقول: «من مَسَّ ذكره، أو أنثيه، أو  
رُفغيه فليتوضأ»<sup>(١)</sup>، فالرُفغ من قول عروة، وليس  
بمرفوع.

وتارة في آخره وهو الأكثر، كحديث ابن مسعود  
أنه ﷺ علّمه التشهد في الصلاة فقال: «التحيات لله»  
إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

أدرج في آخره أبو خيثمة زهير بن معاوية - أحد  
رواته - ، عن الحسن بن الحر، كلاماً لابن مسعود،  
وهو: «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن  
تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»<sup>(٣)</sup>

وأما الثاني: فهو أقسام كثيرة مذكورة في  
المطوّلّات.

---

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١٤٨/١)، والبيهقي في «السنن  
الكبرى» (١٣٧/١)، وهو صحيح.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (٩٧٠)، وابن حبان في  
«صحيحه» (١٩٦٠)، والدارقطني في «السنن» (٣٥٣/١)، وهو  
حسن.

(٣) انظر: «العالي الرتبة» (١٠١ - ١٠٢).

ويدرك الإدراج بورود رواية مفصّلة للقدر المدرج، مما أدرج فيه، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي، أو من بعض الأئمة المطلّعين، أو بامتناع صدور ذلك الكلام من النبي ﷺ كحديث أبي هريرة عند البخاري، قال: قال رسول ﷺ: «للمملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك»<sup>(١)</sup>.

فإن قوله: «والذي نفسي» إلى آخره، مدرج من كلام أبي هريرة، لأنه يُمتنعُ منه ﷺ، أن يتمنى أن يكون مملوكاً، ولأن أمه لم تكن حينئذ موجودة حتى يبرها<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: الإدراج بجميع أنواعه يحرم تَعَمُّدُهُ لما فيه من التلبيس، وإن كان بعضه أخف من بعض، كتفسير لفظة غريبة: كالمزابنة، والمخابرة، والعرايا، ونحوها مما فعله الزهري وغيره من الأئمة، بل لا يظهر التحريم في مثله سيما في المتفق عليه، وقول ابن السمعاني وغيره: «المتعّمّد له ساقط العدالة، وممن يُحرّف الكلم

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٥٨٤)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٦٥)، وقد بيّنت رواية مسلم الإدراج.

(٢) انظر: «العالي الرتبة» (١٠٢ - ١٠٣).

عن مواضعه، وملتحق بالكذابين، محمول على ما عداه». قاله الحافظ السخاوي رحمه الله. والله أعلم<sup>(١)</sup>.



وَمَا انْفَرَدَ شَخْصٌ بِهِ غَرِيبٌ  
وَذَاكَ إِمَّا ثِقَّةٌ أَرِيبٌ  
أَوْ لَيْنِ الْحَالِ ضَعِيفٌ شَكْمَةٌ  
أَوْ صَالِحِ الْحَالِ لِكُلِّ حُكْمَةٍ

«الغريب»: هو ما انفرد بروايته شخص من الرواة، أي من بعد الصحابي، كما نَبَّه الحافظ العلائي بأن: «لم يروه من بعده غير واحد في أي موضع من السند».

ثم ذلك المنفرد له أحوال ثلاثة: لأنه إما ثقة أريب، أي ذو خبرة وعلم، يقال: أَرَبَ الرجل - بالضم - فهو أريب، أي ذو فطنة، وخبرة، وعلم، وأراد به الناظم أنه كامل الضبط.

وأما «لين الحال ضعيف شكمه»: لفقد صفة القبول فيه، والشَّكْمُ أصله من شكيمة اللجام، وهي

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح» (٢٧٨)،

و«تدريب الراوي» (٢٧٤/١)، و«العالي الرتبة» (١٠٢).

الحديده المعترضه فيه، لأن قوتها تدل على قوه  
الفرس، وضعفها على ضعفه غالباً، يقال: فلان شديد  
الشكيمه، إذا كان عزيز النفس، قوياً أياً.

وأما «صالح الحال»: بأن وجد فيه أصل الضبط  
دون كماله، ولكل من هذه الأحوال الثلاثة حكمه.

ففي الأول: يكون الحديث صحيحاً كالأفراد  
المخرّجة في «الصحيحين»، وفي الثاني: يكون الحديث  
ضعيفاً، وهذا هو الغالب في الغرائب، حتى قيل: «من  
اتبع الغرائب كُذِّب»<sup>(١)</sup>، وقال الإمام أحمد بن حنبل:  
«لا تكتبوا الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن  
الضعفاء»<sup>(٢)</sup>، وفي الثالث: يكون الحديث حسناً، وفي  
«جامع الترمذي» له أمثلة كثيرة<sup>(٣)</sup>.

وتسكين دال «انفرد» في البيت ضرورة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية (١٤٢)، عن أبي يوسف القاضي.

(٢) انظر «المقدمة مع محاسن الاصطلاح» (١٤٥٦)، و«تدريب  
الراوي» (١٨٢/٢).

(٣) اعتماد هذا التفصيل بإطلاق مشكل، لأنه يحيل مسائل هذا  
العلم الشريف إلى قواعد رياضية مطّردة، والواقع خلاف  
ذلك، فصناعة الحديث أساسها الذوق الذي يقتضي البحث في  
رواية الراوي المقبول من حيث موافقتها أو مخالفتها لواقع  
الرواية، وليس اعتماد حال الراوي كأساس لذلك، والله أعلم.

(٤) انظر «العالي الرتبة» (٤٦ - ٤٧).

وَإِثْنَانٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ إِنْ شَرَكُوا  
فِيمَا رَوَوْا عَنْ رَجُلٍ قَدْ أُدْرِكُوا  
فَهُوَ عَزِيزٌ مَا رَوَى الْكَثِيرُ  
عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ هُوَ الْمَشْهُورُ

ذكر الناظم في هذين البيتين نوعين:

أحدهما: «العزیز»، وسُمِّيَ به لقلَّة وجوده، من  
عَزَّ يَعْزُّ - بكسر العين - أي قَلَّ، و - بفتحها - أي  
قَوِيَ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾<sup>(١)</sup>، وهذا ما  
عرَّفَه الناظم رحمه الله بأنه: «ما رواه اثنان أو ثلاثة، عن  
رجل قد أدركوه»، وهذا ما قاله ابن منده، وابن طاهر  
وجماعة.

والثاني: «المشهور»، وسُمِّيَ به لشهرته ووضوح  
أمره، وعرَّفَه الناظم بأنه: «ما رواه الكثير عن ذلك  
الشيخ»، والمراد بالكثير ثلاثة فأكثر، ما لم يبلغ درجة  
التواتر. قاله السخاوي<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «ومقتضى هذا أنهما يجتمعان - يعني

(١) يس: ١٤.

(٢) «فتح المغيث» (٨/٤).

العزیز، والمشهور - فیما رواه الثلاثة، ویختص العزیز بالاثین، والمشهور بما فوق الثلاثة، وهذا هو مقتضى ما قاله ابن منده، وأقره عليه ابن الصلاح، والنووي، والذي حرره شيخنا الحافظ ابن حجر: اختصاص المشهور بالثلاثة فما فوقها، والعزیز بالاثین، وعليه فلا یجتمعان». اهـ<sup>(١)</sup>.

قال فی «شرح النخبة»: «والمراد به أن لا یرویه أقل من اثین، عن أقل من اثین، فیشمل ما وجد فی بعض طبقاته ثلاثة، إذ توالی رواية اثین عن اثین فقط مما لا یکاد یوجد، بل ادعی ابن حبان عدم وجوده أصلاً». اهـ<sup>(٢)</sup>.

قال السخاوي: «وقضية هذا أن النقص عن اثین فی بعض الطباق مضر، وليس مرادا، فکما لا تضر الزیادة فی بعض الطباق، لا یضر النقص فی بعضها، ولذلك عرفه بعض المتأخرین بأنه: «ما یكون فی طبقة من طباقه روايان فقط»، وربما یطلق المشهور علی ما اشتهر علی الألسنة، ولو رواه واحد، أو لم یکن راو له

---

(١) انظر «تدريب الراوي» (١٦٧/٢).

(٢) انظر «النكت على النزهة» (٦٤).

أصلاً، كحديث: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»<sup>(١)</sup>،  
«ولدت في زمن الملك العادل»<sup>(٢)</sup>، و«تسليم الغزاة»<sup>(٣)</sup>،  
«من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة»<sup>(٤)</sup>، «يوم نحركم  
يوم صومكم»<sup>(٥)(٦)</sup>.



وَمُرْسَلٌ مَا قَالَ فِيهِ التَّابِعُ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ هَذَا الشَّائِعُ  
وَبَغْضَهُمْ خَصَّ كِبَارَ التَّبَعِ  
وَالْفُقَهَاءَ عَمَّمُوا فَافْهَمُوا وَعِ

- 
- (١) لا أصل له: كذا قال الحافظ ابن حجر، والبدر الزركشي،  
انظر: «الفوائد المجموعة» (٢٨٦)، و«الموضوعات الصغرى»  
(١٢٣)، و«السلسلة الضعيفة» (٤٦٦).
- (٢) لا أصل له: انظر «الموضوعات الصغرى» (٢٠٤)، و«المقاصد  
الحسنة» (٤٥٤).
- (٣) لا أصل له: انظر «فتح الباري» (٤٣٤/٦)، و«الموضوعات  
الصغرى» (٨٠).
- (٤) لا أصل له: كذا قال الإمام أحمد، انظر «كشف الخفاء»  
(٢٣٦/٢).
- (٥) لا أصل له: انظر «الموضوعات الصغرى» (٥١)، و«كشف  
الخفاء» (٣٩٨/٢).
- (٦) انظر «العالي الرتبة» (٥١)

«المرسل»: مأخوذ من الإرسال، وهو الإطلاق، فكان المرسل أطلق الإسناد ولم يقيدهُ بجميع رواته، وهو: أن يقول التابعي - كبيراً، كان أو صغيراً -: «قال رسول الله ﷺ: كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقَيِّدَهُ الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي ﷺ، لإخراج من لقيه كافراً، فسمع منه ثم أسلم بعد موته ﷺ وحدث بما سمعه، كالتنوشي رسول هرقل، فإنه مع كونه تابعياً محكوم لما سمعه بالإتصال دون الإرسال، وبه يلغز، فيقال لنا تابعي أضاف إلى النبي ﷺ حديثاً، وحديثه متصل، وخرج بالتابعي مرسل الصحابي، فحكمه الوصل لا الإرسال، خلافاً لمن زعمه<sup>(٢)</sup>.

نعم من أُخْضِرَ إلى النبي ﷺ، وهو غير مميز، كعبيدالله بن عدي بن الخيار<sup>(٣)</sup>، فمرسله كمرسل التابعي

(١) انظر «العالي الرتبة» (٧٩).

(٢) إشارة إلى أبي إسحاق الإسفرايني من الأصوليين المتكلمين، وتبعه في ذلك ابن القطان الفاسي من المحدثين.

(٣) عَدَّهُ في الصحابة: ابن حبان في «الثقات» (٢٤٨/٣)، و ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٨٢/٧)، وابن منده - كما في «أسد الغابة» لابن الأثير (٤٢٢/٤).

فيرد، وإنما رُدَّ للجهل بحال الساقط، لأنه يحتمل أن يكون صحابياً وأن يكون تابعياً.

وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، وأن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، وأن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق، ويتعدد إلى ما لا نهاية له عقلاً، وإلى ستة أو سبعة استقراء، إذ هو أكثر ما وُجِدَ من رواية بعض التابعين عن بعض<sup>(١)</sup>، ولهذا لم يُصَوَّب قول من قال: «المرسل ما سقط منه الصحابي»، إذ لو عُرف أنه الصحابي لم يرد، وبه يلغز أيضاً فيقال لنا: صحابي أضاف إلى النبي ﷺ حديثاً، وحديثه مرسل، وما ذكر من رد المرسل هو ما ذهب إليه الأكثرون، منهم الشافعي، وذهب الثلاثة إلى قبوله، واستيفاء الكلام في ذلك يطلب من مظانه<sup>(٢)</sup>.

وقول الناظم: «هذا الشائع» - بالشين المعجمة - : أي المشهور عند أئمة الحديث، كما نقله عنهم الحاكم،

---

(١) كما في الحديث الحسن الذي أخرجه أحمد في «المسند» (٤١٩/٥)، والترمذي في «السنن» (٢٨٩٦)، والنسائي في «السنن» (٩٩٥): «أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة».

(٢) انظر «العالي الرتبة» (٧٩ - ٨٠).

«المرسل»: مأخوذ من الإرسال، وهو الإطلاق، فكان المرسل أطلق الإسناد ولم يقيدهُ بجميع رواته، وهو: أن يقول التابعي - كبيراً، كان أو صغيراً -: «قال رسول الله ﷺ: كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقَيِّدَهُ الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي ﷺ، لإخراج من لقيه كافراً، فسمع منه ثم أسلم بعد موته ﷺ وحدث بما سمعه، كالتنوشي رسول هرقل، فإنه مع كونه تابعياً محكوماً لما سمعه بالإتصال دون الإرسال، وبه يلغز، فيقال لنا تابعي أضاف إلى النبي ﷺ حديثاً، وحديثه متصل، وخرج بالتابعي مرسل الصحابي، فحكمه الوصل لا الإرسال، خلافاً لمن زعمه<sup>(٢)</sup>.

نعم من أُخْضِرَ إلى النبي ﷺ، وهو غير مميز، كعبيدالله بن عدي بن الخيار<sup>(٣)</sup>، فمرسله كمرسل التابعي

---

(١) انظر «العالي الرتبة» (٧٩).

(٢) إشارة إلى أبي إسحاق الإسفرايني من الأصوليين المتكلمين، وتبعه في ذلك ابن القطان الفاسي من المحدثين.

(٣) عَدَّهُ في الصحابة: ابن حبان في «الثقات» (٢٤٨/٣)، و ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٨٢/٧)، وابن منده - كما في «أسد الغابة» لابن الأثير (٤٢٢/٤).

فيرد، وإنما رُدَّ للجهل بحال الساقط، لأنه يحتمل أن يكون صحابياً وأن يكون تابعياً.

وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، وأن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، وأن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق، ويتعدد إلى ما لا نهاية له عقلاً، وإلى ستة أو سبعة استقراء، إذ هو أكثر ما وُجِدَ من رواية بعض التابعين عن بعض<sup>(١)</sup>، ولهذا لم يُصَوَّب قول من قال: «المرسل ما سقط منه الصحابي»، إذ لو عُرف أنه الصحابي لم يرد، وبه يلغز أيضاً فيقال لنا: صحابي أضاف إلى النبي ﷺ حديثاً، وحديثه مرسل، وما ذكر من رد المرسل هو ما ذهب إليه الأكثرون، منهم الشافعي، وذهب الثلاثة إلى قبوله، واستيفاء الكلام في ذلك يطلب من مظانه<sup>(٢)</sup>.

وقول الناظم: «هذا الشائع» - بالشين المعجمة -:  
أي المشهور عند أئمة الحديث، كما نقله عنهم الحاكم،

---

(١) كما في الحديث الحسن الذي أخرجه أحمد في «المسند» (٤١٩/٥)، والترمذي في «السنن» (٢٨٩٦)، والنسائي في «السنن» (٩٩٥): «أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة».

(٢) انظر «العالي الرتبة» (٧٩ - ٨٠).

وابن عبدالبر، ووافقهم على ذلك جماعة من الفقهاء والأصوليين<sup>(١)</sup>، وَخَصَّ بعضهم المرسل بما رواه كبار التابعين، وجعله في الصغار من المنقطع لكون أكثر روايتهم عن التابعين، والمراد بكبارهم هم الذين لقوا كثيراً من الصحابة وجالسوهم، وكان جُلُّ روايتهم عنهم كقيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب، وبصغارهم الذين لم يلقوا من الصحابة، إلاَّ العدد اليسير، أو لقوا منهم جماعة، إلاَّ أن جُلَّ روايتهم عن التابعين كالزهري، وأبي حازم سلمة بن دينار، ويحيى بن سعيد الأنصاري وأضرابهم<sup>(٢)</sup>.



مَا وَافَقُوا فِي صِفَةٍ إِذْ يَنْقُلُ

بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ هُوَ الْمُسَلَّسُ

«المسلسل»: هو ما توافق رجال إسناده جميعهم، أو جلُّهم على صفة واحدة، عند نقل بعضهم إلى بعض، سواء كانت تلك الصفة صيغة، أو وصفاً، أو حالاً فعلياً، أو قولياً.

(١) وهو الأقرب.

(٢) انظر «العالي الرتبة» (٧٩).

فالصيغة: كقول كل راو: «سمعت فلاناً يقول: . . . ، أو حدثنا فلان».

والوصف: كالمسلسل بالقُرَّاءِ، وبالْحُقَّاطِ، وبالْفُقَهَاءِ، وبالمُحَدِّثِينَ.

والحال الفعلي: كحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «شبك بيدي أبو القاسم رضي الله عنه، وقال: خلق الله الأرض يوم السبت» الحديث<sup>(١)</sup>، فإنه مسلسل بتشبيك كل واحد من رواته بيد من روى عنه مسلسل.

والحال القولي: كقوله رضي الله عنه لمعاذ: «إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك»، فإنه مسلسل بقول كل من رواته: «إني أحبك فقل»<sup>(٢)</sup> . . . إلخ.

ومنه المسلسل بقراءة سورة الصف، وهو أصح مسلسل يُروى في الدنيا<sup>(٣)</sup>، وقد يجتمع الحالان،

---

(١) أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (٣٣) وضعفه البخاري، وابن المديني كما نص عليه شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (١٥٢٢)، والنسائي في «السنن» (١٣٠٢)، والحاكم في «المستدرک» (٤٩٩/١) وهو صحيح.

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤٨٦/٢)، وهو صحيح، وانظر «فتح الباري» (٤٨٩٦).

كحديث أنس: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان، حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره»، قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: «أمنت بالقدر»... إلخ، فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله: «أمنت بالقدر» إلى آخره<sup>(١)</sup>.

ومن فضيلته اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السَّماع، وعدم التدليس، وَقَلَّ ما يسلم المسلسل من ضعف يحصل في وصفه، لا في أصل المتن، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ مَرْفُوعٌ  
وَالْوَقْفُ لِلتَّابِعِ قُلْ مَقْطُوعٌ

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت نوعين، وهو: «المرفوع»، و«المقطوع».

---

(١) أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (٣١ - ٣٣)، ومن طريقه الحافظ العراقي في «التبصرة والتذكرة» (٢٨٦/٢).

(٢) انظر «العالي الرتبة» (١٥٠ - ١٥١).

فأما «المرفوع»: فهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، قولاً له، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة، فيدخل فيه: «المتصل»، و«المرسل»، و«المنقطع»، و«المعضل»، و«المعلق»، دون «الموقوف»، و«المقطوع»، وهذا هو المشهور.

واشترط الخطيب أن تكون تلك الإضافة من صحابي كذا قيل.

قال الحافظ ابن حجر: «والظاهر أن الخطيب لم يشترط، وأنّ كلامه خرج مخرج الغالب، لأن غالب من يضيف إلى النبي ﷺ الصحابة».

قال الحافظ السخاوي: «وبالجمله فالعمدة في «المرفوع» الإضافة الشريفة اتصل أم لا، كما أن العمدة في «المتصل» الإتصال رُفِع أم لا، وفي «المسند» هما عملاً في كل من الثلاثة بما يشعر به اسمه». اهـ<sup>(١)</sup>.

ومما هو في حكم «المرفوع»، قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث، أو يرويه، أو يبلغ به، أو ينميه، أو رواية، أو رواه، وقول الصحابي، أو التابعي:

---

(١) انظر «العالي الرتبة» (١٢٤).

«من السنة كذا»، ما لم يضيفها إلى صاحبها كسنة العُمَرَيْنِ، وقول الصحابي، ولو بعده ﷺ: «أُمرنا بكذا، أو أُمرَ بكذا، أو نُهيَ عن كذا، أو كنا نُؤمر بكذا، أو كنا نفعل، أو كان الناس يفعلون كذا»، وإن لم يُضفهِ إلى عصره ﷺ، أو لم يكن في القصة اطلاعه ﷺ على ذلك على الأصح في الكل.

وكذا حكم الصحابي على فعل من الأفعال أنه طاعة لله، أو لرسوله ﷺ، أو معصية، كقول عمار: «من صام يوم الشك، فقد عصى أبا القاسم ﷺ»، لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه ﷺ<sup>(١)</sup>.

وأما «المقطوع»: فهو الموقوف على التابعي، قولاً له، أو فعلاً، وأدرج فيه الحافظ ابن حجر ما جاء عمَّن دون التابعي، واستعمله الشافعي، ثم الطبراني في «المنقطع»، وليس كما سيأتي، وهو استعمال سابق على اصطلاحهم، وعلى كل حال فهو ليس بحجة<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر «العالي الرتبة» (١٢٥ - ١٢٨).

(٢) انظر «العالي الرتبة» (١٣٣)، وكيف ليس بحجة وقد قال به المتقدمين من أئمة النقد؟.

وَخَصَّصُوا الْمَوْقُوفَ بِالصَّحَابَةِ

وَفِي سِوَاهُمْ ذَكَرُوا أَصْحَابَهُ

«الموقوف»: هو المروي عن الصحابة رضي الله عنهم، قولاً لهم، أو فعلاً، أو تقريراً متصلاً كان، أو منقطعاً، نظيراً ما مر في «المرفوع»، ويستعمل فيمن سواهم من التابعين فمن بعدهم، لكن مُقَيِّداً بأصحابه، فيقال: وَقَفَهُ فلان على الزهري، أو نحو ذلك.

ويقال عند بعض الفقهاء «للموقوف»، و«المقطوع»: الأثر، و«للمرفوع»: الخبر، وعند المحدِّثين يقال: الأثر لكل من الثلاثة، ذكر ذلك النووي وغيره (١).



مُنْقَطِعٌ مَا فِيهِ شَخْصٌ مِنْهُمْ

أَوْ يُسْقِطُ النَّاقِلُ شَخْصًا مِنْهُمْ

اختلفوا في تعريف «المنقطع»، فعرفه الناظم تبعاً لجماعة بأنه: «ما جاء في إسناده شخص مبهم»، كأن يقال في الإسناد: عن رجل، أو شيخ، أو نحو ذلك،

(١) انظر «العالي الرتبة» (١٢٨ - ١٣٣).

أو أسقط ناقله شخصاً من الرواة، بأن لم يذكره أصلاً.

وقال النووي: «الصحيح في تعريفه: هو ما ذهب إليه أكثر الفقهاء، والخطيب، وابن عبد البر، وغيرهما من المحدثين، أنه ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، - فيشمل: «المرسل»، و«المعضل»، و«المعلق».

قال: «وأكثر ما يُستعمل في رواية من دون التابعين، عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر رضي الله عنهما»<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ السخاوي: «المعتمد من الخلاف في «المنقطع»، أنه ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد فقط، وكذا أكثر منه، لكن يشترط أن لا يزيد الساقط في كل موضوع على واحد، فهو على هذا مباين لكل من: «الموقوف»، و«المرسل»، و«المعضل»، و«المقطوع»، فحصلت التفرقة بينه وبين «المقطوع»، لأنه أعنى «المقطوع» من مباحث المتن كما تقدم، و«المنقطع» من مباحث الإسناد»<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر «تدريب الراوي» (٢٠٧/١).

(٢) انظر «العالي الرتبة» (٨١ - ٨٢).

إِنْ يُسْقَطَ اثْنَانِ مِنَ الْإِسْنَادِ

فَمُضِلٌّ كَذَا إِلَىٰ أَزْدِيَادِ

«المعضل»: - بفتح الضاد - من أعضله فلان:

أعياه أمره، فهو معضل، أي معيا.

فكان المحدث الذي حدّثه به أعضله، وأعياه، فلم ينتفع به من يرويه عنه، وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، بشرط التوالي، في أي موضع كان من الإسناد، وإن تعددت المواضع، وسواء كان الساقط الصحابي، والتابعي، أو غيرهما، كقول مالك وغيره من اتباع التابعين: قال رسول الله ﷺ، وكقوله الشافعي وغيره من الطبقة التالية لها: قال أبو بكر، وقال: عمر رضي الله عنهما.

فبينه وبين «المعلق» عموم، وخصوص وجهي، وذلك لأن «المعلق» يختص بما كان السقط فيه من أول السند، سواء كان الساقط فيه واحداً أو أكثر، ولو كل رجاله، بأن اقتصر على النبي ﷺ في «المرفوع»، أو على الصحابي في «الموقوف»، فيجتمعان حيث السقط اثنان فأكثر من مبادئ السند، وينفرد «المعلق» حيث الساقط واحد من مبادئه، و«المعضل» بوقوعه فيما بعد الأول<sup>(١)</sup>.

(١) انظر «العالي الرتبة» (٨٢).

وَمَنْ رَوَى عَمَّنْ لَقِيَ أَوْ عَاصِرًا  
مُوهِمٌ سَمِعَ فَلِتَدْلِيْسٍ سَرَى  
وَهَوُّنُوا ذَاكَ وَبَعْدُ الْمُضْطَرِبِ  
مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى شَيْخِ دَرَبِ

ذكر الناظم في هذين البيتين نوعين:

الأول: «المدلس» - يفتح اللام - من الدَّلس  
بالتحريك: وهو اختلاط الظلام، سُمِّيَ به هذا النوع لأنه  
لخفائه أظلم أمره على الواقف عليه، والراوي الفاعل له  
يقال فيه مُدَلِّسٌ - بكسر اللام -، وَفِعْلُهُ تَدْلِيْسٌ،  
والتدليس يقع في اصطلاحهم على أنواع، أشار الناظم  
إلى بعضها:

وهو «تدليس الإسناد»: بقوله «ومن روى»...  
إلخ، أي: ومن روى عَمَّنْ لقيه، أو عاصره، ما لم  
يسمعه منه بصيغة موهمة سماعه منه، كقوله: «قال:  
فلان»، أو «عن فلان»، أو «إن فلان»، ولا يقول:  
«حدثنا»، ولا: «أخبرنا»، ولا: ما يشبه ذلك من الصَّيغِ  
الصَّريحة في السَّماعِ تَحَرُّجًا من الكذب، فهو مدلس  
لتدليسه بإيهامه سماعه ما لم يسمعه.

وهذا التعريف ذكره غير واحد من الحُفَظاء، لكن  
الذي حَقَّقَهُ الحافظ ابن حجر تخصيصه بمن روى عَمَّنْ

عرف لقاؤه له، فأما إن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي<sup>(١)</sup>.

قال: «ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة، ولو بغير لُقي، لَزِمَهُ دخول المرسل الخفي<sup>(٢)</sup> في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما، ويدل على أن اعتبار اللُّقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه، إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ، من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يُكْتَفَى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين، لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً».

قال الحافظ: «لكن لم يعرف هل لقوه أم لا».

---

(١) «النكت على النزهة» (١١٤).

أقول: تخصيص الحافظ هنا مخالف لما كان عليه جماهير أئمة النقد، وقد حرر هذه المسألة شيخنا الدكتور حاتم بن عارف العوني الشريف في كتابه القيم: «المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس»، فلتراجع.

(٢) اصطلاح المرسل الخفي حادث ولم يكن في كتب أئمة النقد، وأما ما ورد من ذلك في كتب الخطيب البغدادي، والحافظ ابن الصلاح فالمراد به الانقطاع الخفي فقط، انظر كتاب شيخنا الدكتور حاتم بن عارف العوني الشريف: «المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس».

وممن قال باشتراط اللُّقي في التدليس الإمام الشافعي، وأبو بكر<sup>(١)</sup>، وكلام الخطيب في «الكفاية» يقتضيه وهو المعتمد<sup>(٢)</sup>، ويعرف عدم الملاقة بإخباره عن نفسه بذلك، أو بجزم إمام مطلع». اهـ.

وأشار الناظم بقوله: «وهونوا ذاك» أي جعلوه هَيِّنًا، أي غير قادح في فاعله، إلى ردِّ ما قاله جماعة من المحدِّثين من أن الرَّاوي إذا عُرفَ بما ذكر من التدليس صار مجروحاً، مردود الرواية، وإنَّ بَيَّنَّ السَّماع، والصحيح من الخلاف الكثير في ذلك أنه لا يصير بذلك مجروحاً، لأن التدليس بما ذكر ليس كذباً حتى يكون قادحاً في فاعله، وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد، وضرب من الإيهام، بلفظ محتمل، فإذا بَيَّنَّ السَّماع وهو ثقة، بأن روى بلفظ يقتضي الإتصال ك: «حدثنا»، و«سمعت»، قبلت روايته، واحتجَّ بها لتصريحه فيها بالاتصال.

وفي «الصحاحين» وغيرهما عدَّة من أهل هذا القسم، مُخَرَّجٌ لحديثهم المصرَّح فيه بالاتصال، كقتادة،

---

(١) لعله البزار فإنه منقول عنه، ذكَّر لي ذلك شيخنا عبدالقادر الأرناؤوط رحمه الله.

(٢) انظر «الكفاية» (٢٦٣).

والسفيانين، والأعمش وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وما كان فيها عنهم بلفظ: «عن» ونحوها،  
فمحمول على ثبوت السَّماع عندهما فيه من جهة  
أخرى، وإن لم نقف نحن عليها لقصورنا، وهذا كله  
في تدليس الإسناد كما تقرر.

أما «تدليس التسوية»: وهو أن يروي حديثاً عن  
ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فَيُسْقِط الضعيف،  
ويروي الحديث عن شيخه الثقة بلفظ محتمل، فيستوي  
الإسناد حيث صار كله ثقات، فهو مذموم جداً، بل هو  
شر أنواع التدليس لما فيه من مزيد الغش والتغفل<sup>(٢)</sup>،  
وفاعله مجروح، وخبره مردود، لأنه يصير به ساقط  
العدالة.

وممن كان يفعله بقية بن الوليد، والوليد بن  
مسلم، فقول الحافظ أبي بكر<sup>(٣)</sup>: «التدليس اسم ثقيل،  
شنيع الظاهر، لكنه خفيف الباطن، سهل المعنى»،  
محمول على غير المحرّم منه كما تقرر.

---

(١) انظر «مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح» (٢٣٥)،  
و«العالي الرتبة» (٨٨).

(٢) كذا بالأصل.

(٣) لعله البزار.

قال الحافظ السخاوي: «ومن أنواع التدليس تدليس الشيوخ، وهو أن يكون للشيخ اسم، وكنية، ولقب، ونسبة إلى قبيلة، أو بلد، أو حرفة، أو نحوها، وبعضها مشهور لاشتهاره به، وبعضها خفي لعدم اشتهاره به، فيذكر الخفي منها لغرض، كإخفاء ضعفه، أو إيهام كثرة الشيوخ أو نحو ذلك، وهو قاذح في فاعله إن كان لغرض إخفاء الضَّعيف، لأن فيه إخراجاً لذلك الرَّاوي عن القطع بطرحه، لكونه متروكاً إلى المسامحة بقبوله لصيرورته مجهولاً».

ولهم أيضاً تدليس البلدان: كأن يقول المصري: حدثني فلان بالعراق، ويريد موضعاً بأخميم، أو بزبيد، ويريد موضعاً بقوص، أو بزقاق حلب، ويريد موضعاً بالقاهرة، أو بالأندلس، ويريد موضعاً بالقرافة، وهو أخف من غيره، لكنه لا يخلو عن كراهة، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر، لإيهامه الكذب بالرحلة، ولما فيه من التشبع بما لم يعط». قاله الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>.

الثاني: «المضطرب» وهو ما اختلف فيه الرُّاوة

(١) انظر «فتح المغيث» (١/١٧٥ - ١٧٩).

على شيخ دَرَبٍ - بالمهملة - أي فَطِنٌ، ماهر، والسرار  
باختلافهم عليه، أن يرويه عنه واحد، أو أكثر مرة على  
وجه، ومرّة أخرى على وجه آخر، يخالف الأول في  
لفظ متن، أو صورة سند، ورواته ثقات، وإن يختلفا  
في وصل، وإرسال، أو في إثبات راو وحذفه، أو في  
غير ذلك.

وربما كان الاختلاف في السند والمتن معاً،  
بحيث لا يترجّح من الوجهين شيء، ولا يمكن الجمع  
بينهما بخلاف ما إذا ترجّح واحد بأحفظية، أو أكثرية  
ملازمة للمروي عنه، أو غيرهما من وجوه الترجيح،  
فإنه لا اضطراب حينئذ، بل يتعيّن الأخذ بالراجح، وكذا  
لا اضطراب إن أمكن الجمع، بحيث يمكن أن المتكلم  
عَبَّرَ باللفظين، أو أكثر عن معنى واحد.

والاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره  
بعدم الضبط، والفرق بينه وبين «المعلل» السابق، أن  
ذاك شرطه ترجيح جانب العلة، فلذلك أسقطت علته  
الاحتجاج، وهذا موضوع لما لم يظهر فيه ترجيح كما  
تقرر. والله أعلم<sup>(١)</sup>.



(١) انظر «العالي الرتبة» (١٠٤ - ١٠٨).

## مَا غَيَّرُوا إِسْنَادَهُ مَقْلُوبٌ قَدْ رَدَّهُ الْأَذْهَانُ وَالْقُلُوبُ

«المقلوب»: هو ما غير إسناده، وهو من أقسام المردود، وذلك مثل أن يكون الحديث مشهوراً عن سالم مثلاً، فيجعل بدله روايةً آخر في طبقة كناع<sup>(١)</sup>.

وقد يُفعل لغرض الإمتحان كما فعله أهل بغداد مع البخاري، حيث قلبوا مائة حديث، وألقوها عليه امتحاناً لحفظه، ومعرفته، فردها على وجهها جميعاً فأذعنوا له، والقصة في ذلك مشهورة<sup>(٢)</sup>.

وقد يقع القلب في المتن بأن يُعطى أحد الشئيين ما اشتهر للآخر، وجعل بعض المتأخرين هذا نوعاً مستقلاً، وسَمَّاهُ «المنقلب».

ومثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «السبعة الذين يظلمهم الله تعالى في ظل عرشه» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، في بعض الطرق: «ورجل تصدق بصدقة

---

(١) انظر «العالي الرتبة» (١٠٣ - ١٠٤).

(٢) في إسناده هذه القصة نظر؛ فقد أخرجها الخطيب في «تاريخه» (٢٠/٢) وغيره، انظر «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢٦٦/٢ - ٢٧٦).

(٣) «صحيح مسلم» (١٠٧/٧ - نووي).

فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»، وهو مقلوب، وإنما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» كما رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ  
وَبِالصَّلَاةِ الْخَتْمِ وَالسَّلَامِ  
عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ  
وَالْآلِ وَالصَّخْبِ أُولِي الْإِكْرَامِ

ختم الناظم رحمه الله تعالى منظومته، بالحمد لله والصلاة على سيد الأنام، محمد وآله وصحبه الكرام، شكر الله على ما مَنَّ به عليه من التوفيق لهذا النظم، واستمداداً من بركة الصلاة والسلام على من هو الواسطة العظمى في نيل كل مرام، في المبدأ والختام، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهذا آخر ما تيسر تعليقه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وسَلِّمْ تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين.

---

(١) إنما رواه البخاري في «صحيحه» بدون قلب (١٤٣/٢ - فتح)، ومسلم في «صحيحه» بالقلب (١٠٧/٧ - نووي).

وكان إمساك عنان القلم عن العدو في ميدان  
الطروس ليلة السبت لعله لثلاث خلون من شهر جمادى  
الأولى أحد شهور سنة سبعة وستين وثلاثمائة وألف.





## متن المنظومة

- ١ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَحَدِ  
ثُمَّ الصَّلَاةُ لِلنَّبِيِّ أَحْمَدِ
- ٢ - وَآلِهِ وَالْأَهْلِ وَالْأَصْحَابِ  
وَالتَّابِعِينَ السَّادَةَ الْأَنْجَابِ
- ٣ - وَيَعْدُ قَالَ الْمُلتَجِي إِلَى الْحَرَمِ  
مُحَمَّدٌ مَنْ لِلْحَدِيثِ قَدْ خَدَمَ
- ٤ - عِلْمَ الْحَدِيثِ أَشْرَفُ الْعُلُومِ  
عِنْدَ ذَوِي الْأَرَاءِ وَالْفُهُومِ
- ٥ - وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ قَصِيرَةٌ  
تَخْوِي عُلُومًا جَمَّةً كَثِيرَةً
- ٦ - فَاحْفَظْ هَذَاكَ اللَّهُ لِلْمَقَالِ  
تَحْظَ بِغَايَاتِ ذَوِي الْمَعَالِي
- ٧ - وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ قَصِيرَةٌ  
تَخْوِي عُلُومًا جَمَّةً كَثِيرَةً

- ٨ - فَاخْفَظْ هَذَاكَ اللَّهُ لِلْمَقَالِ  
تَخْطُ بِغَايَاتِ ذَوِي الْمَعَالِي
- ٩ - إِنَّ الصَّحِيحَ مَا رَوَاهُ ضَابِطٌ  
عَدَلٌ إِلَى الْأَقْصَى بِمِثْلِ رَابِطٍ
- ١٠ - وَلَا يَكُونُ رَدُّهُ حَبْرٌ وَلَا  
شِدٌّ وَلَا بِعِلَّةٍ قَدْ عُلِّلَا
- ١١ - يَكُونُ مَشْهُورًا وَذَا غَرَابَةٍ  
فَأَفْهَمَ فَقَدْ كَسَوْتُهُ إِغْرَابَةٍ
- ١٢ - وَالْحَسَنُ اثْنَانِ أَوَّلٌ لَا يَخْلُو  
عَنْ نَحْوِ مَسْتُورٍ نَفَاهُ النَّجْلُ
- ١٣ - لَكِنْ بِكِذْبٍ وَغُفُولٍ وَخَطَا  
لَمْ يُتَّهَمَ فَأَفْهَمَ وَكُنْ مُسْتَنْبِطَا
- ١٤ - ثَانِيهِمَا رَاوِيهِ حَبْرٌ زَانَةٌ  
شَهْرَةٌ صِدْقٍ فِيهِ وَالْأَمَانَةُ
- ١٥ - لَكِنَّهُ فِي الْحِفْظِ وَالتَّحْقِيقِ  
دُونَ رَجَالِ الصُّدُقِ يَارْفِيقِي
- ١٦ - أَمَّا الضَّعِيفُ فَلَهُ أَنْوَاعٌ  
أَقْبَحُهَا مَا وَضَعَ الْوَضَاعُ
- ١٧ - ثُمَّ الَّذِي يُنْعَثُ بِالشُّذُودِ  
كُلُّ حَدِيثٍ مُفْرَدٍ مَجْدُودِ

- ١٨ - خَالَفَ فِيهِ النَّاسَ مَا رَوَاهُ  
لِإِنْ رَوَى مَا لَا رَوَى سِوَاهُ
- ١٩ - أَوْ هُوَ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا سَنَدٌ  
شَدُّ بِهِ فَرْدٌ فَوْقَ أَوْ يُرَدُّ
- ٢٠ - وَقَدْ يُسَمَّى مُنْكَرًا لَا سِيَمًا  
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا لِيُضْبَطِ وَسَمًا
- ٢١ - وَمُدْرَجٌ مَا زِيدَ فِي الْحَدِيثِ  
مِنْ لَفْظٍ رَأَوْا فَافْهَمْنَا تَحْدِيثِي
- ٢٢ - وَمَا انْفَرَدَ شَخْصٌ بِهِ غَرِيبٌ  
وَذَاكَ إِمَّا ثِقَّةٌ أَرِيبٌ
- ٢٣ - أَوْ لَيْنِ الْحَالِ ضَعِيفِ شَكْمَةٍ  
أَوْ صَالِحِ الْحَالِ لِكُلِّ حُكْمَةٍ
- ٢٤ - وَائْتِنَانٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ إِنْ شَرَكُوا  
فِي مَا رَوَوْا عَنْ رَجُلٍ قَدْ أَدْرَكُوا
- ٢٥ - فَهُوَ عَزِيزٌ مَا رَوَى الْكَثِيرُ  
عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ هُوَ الْمَشْهُورُ
- ٢٦ - وَمُرْسَلٌ مَا قَالَ فِيهِ التَّابِعُ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ هَذَا الشَّائِعُ
- ٢٧ - وَبَعْضُهُمْ حَصٌّ كِبَارِ التَّبَعِ  
وَالْفُقَهَاءُ عَمَّمُوا فَافْهَمُوا وَعِ

- ٢٨ - مَا وَافَقُوا فِي صِفَةٍ إِذْ يَنْقُلُ  
بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ هُوَ الْمُسَلْسَلُ
- ٢٩ - وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ مَرْفُوعٌ  
وَالْوَقْفُ لِلتَّابِعِ قُلْ مَقْطُوعٌ
- ٣٠ - وَخَصَّصُوا الْمَوْقُوفَ بِالصَّحَابَةِ  
وَفِي سِوَاهُمْ ذَكَرُوا أَصْحَابَةَ
- ٣١ - مُنْقَطِعٌ مَا فِيهِ شَخْصٌ مِنْهُمْ  
أَوْ يُسْقِطُ النَّاقِلُ شَخْصًا مِنْهُمْ
- ٣٢ - وَمَنْ رَوَى عَمَّنْ لَقِيَ أَوْ عَاصِرًا  
مُوْهَمٌ سَمِعَ فِلْتَدْلِيسٍ سَرَى
- ٣٣ - وَهَوَّنُوا ذَاكَ وَبَعْدُ الْمُضْطَرِبُ  
مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى شَيْخٍ دَرَبُ
- ٣٤ - مَا غَيَّرُوا إِسْنَادَهُ مَقْلُوبٌ  
قَدْ رَدَّ الْأَذْهَانَ وَالْقُلُوبُ
- ٣٥ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ  
وَبِالصَّلَاةِ الْخَتْمِ وَالسَّلَامِ
- ٣٦ - عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ  
وَالْأَلِ وَالصَّخْبِ أَوْلِي الْإِكْرَامِ



# فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة
● مقدمة خادم الكتاب	٥
العمل على هذا الجزء	٧
ترجمة الناظم	٩
ترجمة الشارح	١١
صور المخطوط	١٣
مقدمة شارح النظم	١٩
● بداية النص	٢٣
الحديث الصحيح وأقسامه	٣٠
الحسن	٤٠
الضعيف	٤٣
الشاذ	٤٥
المدرج	٥٠
الغريب	٥٣
العزيز والمشهور	٥٥

الصفحة	الموضوع
٥٧	المرسل
٦٠	المسلسل
٦٣	المرفوع
٦٤	المقطوع
٦٥	الموقوف
٦٥	المنقطع
٦٧	المعضل
٦٨	المدلس
٧٢	المضطرب
٧٤	المقلوب
٧٥	● الخاتمة
٧٧	● متن المنظومة
٨١	● فهرس الموضوعات



